

Distr.: General
28 February 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البندان ٦٢ و ١١٧ من جدول الأعمال
مسألة قبرص
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، موجهة إليكم من
صاحب السعادة السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأغدو ممتنا إذا عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٦٢ و ١١٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) أوميت بامير
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى البيان الذي ألقاه ممثل الإدارة القبرصية اليونانية أمام اللجنة الثالثة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في إطار البند ١١٧، ”القضاء على العنصرية والتمييز العنصري“، الذي يتضمن ادعاءات كاذبة ضد الجمهورية التركية لشمال قبرص. وبالنظر إلى أن الجانب القبرصي اليوناني قد تعود على انتهاز كل فرصة لتشويه الحقائق المتعلقة بمسألة قبرص في كل محفل دولي يُحرم فيه الجانب القبرصي التركي من التمثيل الشرعي، أجد نفسي مضطراً إلى الرد كتابةً مرة أخرى لكي أضع النقاط على الحروف.

فممثلو الإدارة القبرصية اليونانية يشيرون مرارا إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص بوصفها ”منطقة محتلة“. وأود أن أؤكد أن ”الاحتلال“ الوحيد في قبرص هو اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني لمقعد ”حكومة جمهورية قبرص“ وشغله طوال ٣٨ عاما. فمسألة قبرص لم تنشأ نتيجة تدخل تركيا في عام ١٩٧٤، كما يدعي الجانب القبرصي اليوناني، بل إنها نشأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ عندما قام الجناح القبرصي اليوناني في جمهورية قبرص بتحطيم جمهورية الشراكة لعام ١٩٦٠ بقوة السلاح، وطرد القبارصة الأتراك من جميع أجهزة الدولة وتعريضهم للاضطهاد والتمييز. وفي إرسال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الجزيرة في آذار/مارس ١٩٦٤ ما يؤكد أن مسألة قبرص قد بدأت في عام ١٩٦٣ بهجوم القبارصة اليونان على القبارصة الأتراك العزل في جميع أرجاء الجزيرة.

وخلال السنوات المأساوية الممتدة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٤، شن القبارصة اليونان حملة وحشية من التطهير العرقي على القبارصة الأتراك، وحشروهم في جيوب منتشرة في الجزيرة. كما دمروا المساجد والأضرحة وغيرها من أماكن العبادة في ١٠٣ قرية وبلدة. وقد أكد الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ المقدم لمجلس الأمن S/5950/Corr.1 أن المناطق القبرصية التركية قد وضعت في حالة ”حصار فعلي“.

وقد ادعى الممثل القبرصي اليوناني بأن القبارصة الأتراك قد انفصلوا عن القبارصة اليونان منذ عام ١٩٧٤ وأن مسألة المشردين في قبرص قد نشأت في عام ١٩٧٤، وأنها أثرت فقط على الجانب القبرصي اليوناني. وفي الحقيقة، فإن مسألة المشردين قد نشأت عندما حوّل ربع السكان القبارصة الأتراك إلى مشردين بلا مأوى ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ عندما اضطروا إلى الفرار للنجاة بحياتهم نتيجة الهجوم القبرصي اليوناني. وفي عام ١٩٧٤، ونتيجة الانقلاب العسكري اليوناني، هرب ٦٥ ٠٠٠ قبرصي تركي إلى الشمال بحثا عن ملاذ في مناطق أكثر أمناً. وتجدد الإشارة إلى أن مسألة المشردين

قد سُويت من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان بين الجانبين في جولة المحادثات الثالثة، التي عقدت في فيينا في عام ١٩٧٥. وقد نُفذ هذا الاتفاق تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

إن الإدارة القبرصية اليونانية لتحمل المسؤولية كاملة عن الانتهاك الفاضح لحقوق الإنسان للقبارة الأتراك منذ عام ١٩٦٣. إذ يتعرض القبارة الأتراك في حياتهم اليومية إلى أعمال حظر لإنسانية تفرضها الإدارة القبرصية اليونانية في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وتتراوح أعمال الحظر هذه بين القيود المفروضة على أبسط أشكال المعاملات الجارية بين القبارة الأتراك والعالم الخارجي، والمسائل الأساسية مثل حرية السفر والاتصال والتمثيل في جميع المحافل الدولية. وتمشيا مع هذه التدابير اللإنسانية، ما برحت السلطات القبرصية اليونانية تعاقب كل شخص، بما في ذلك السواح، يشترك في التجارة مع القبارة الأتراك؛ وتمنع دخول السواح الراغبين في العبور من شمال قبرص إلى جنوبها؛ وتعتقل قباطنة السفن التي تتردد على الموانئ القبرصية التركية قبل وصولها إلى الموانئ الجنوبية؛ وتوجه التهديد باستمرار إلى البلدان التي تشترك في أنشطة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تعليمية أو رياضية مع الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وإزاء هذه الخلفية، نأمل في أن يحث المجتمع الدولي الإدارة القبرصية اليونانية بقوة على التخلي عن سياسة التمييز التي تنتهجها إزاء الشعب القبرصي التركي، ورفع أعمال الحظر المذكورة أعلاه. فهذا ما يتمشى مع روح المحادثات المباشرة الجارية حاليا بين الدولتين في قبرص. ولتسهيل عملية المصالحة في قبرص، ينبغي أن يتوقف الجانب القبرصي اليوناني عن الادعاء بأنه يمثل الجزيرة بأكملها، وأن يُحجم عن استغلال المحافل الدولية ضد الجمهورية التركية لشمال قبرص وضد تركيا.

وأكون ممتنا لو عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٦٢ و ١١٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) أيتوغ بلومر

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص